

أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية
"دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية"

إعداد

الدكتور محمود عبد الفتاح الوشاح
أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الأعمال

و

الدكتورة لونا "محمد عزمي" شاهين
أستاذ مساعد جامعة البلقاء التطبيقية - كلية الأعمال

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى قياس اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية "دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية". وقد استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي في إجراء الدراسة، حيث تم جمع البيانات من خلال استبانة أعدت خصيصاً لهذا الغرض، وتم توزيعها على مجتمع الدراسة البالغ عدده (٧٨) مستجيباً من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي في هذه الجامعات. وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود اثر لتطبيق قواعد الحوكمة (ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة، حفظ حقوق أصحاب المصالح، الإفصاح والشفافية) مجتمعة ومنفردة على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة، وأن تطبيق قواعد الحوكمة يساهم بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، مما ينعكس إيجاباً على أداء هذه الجامعات. وكان من أهم توصيات الدراسة: ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات، وزيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمان لأموالهم، والعمل على نشر مفهوم وثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.

الكلمات الدالة: الحوكمة، الإفصاح، جودة التقارير المالية، الجامعات الخاصة.

مقدمة:

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة، بموضوع الحوكمة (governance) في مؤسسات التعليم العالي، وكثرت الدراسات والنشرات بهذا الشأن، وذلك عقب ظهور الأزمات المالية مؤخراً. ولعبت الحوكمة دوراً كبيراً لمنع حدوث مثل هذه الأزمات أو الحد منها في أقل تقدير، وذلك من خلال مجموعة من الآليات، من أبرزها الشفافية والإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية وإعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية ذات الصلة. وأصبحت الاقتصاديات في الوقت الحاضر تهتم بجودة البيانات ومصداقيتها ومدى عدالتها وصحة تمثيلها للواقع، ويهتم المجتمع المالي باستخدام هذه البيانات من أجل صناعة واتخاذ القرارات الإدارية التي تبنى على المعلومات الرشيدة. ويُعد مبدأ الإفصاح المحاسبي أحد المبادئ الرئيسية للمحاسبة التي يتم بموجبها توفير المعلومات المهمة، والضرورية التي يحتاجها مختلف المستفيدين من القوائم، والتقارير المالية، وإن تطبيق ممارسات الحوكمة الرشيدة يعمل على تعزيز قيم العدالة، والمساواة، وسيادة القانون، ومكافحة الفساد، والشفافية والمساءلة، والتي بدورها تساهم في المحافظة على المال العام، وتحقيق الجودة والتميز في الأداء. (دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام، ٢٠١٤، ١). ويمثل مفهوم الحوكمة الجامعية الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة الجامعية، وعملية صنع القرار، من خلال وضع معايير وآليات حاكمة لأداء كل الأطراف التي تحدد العلاقة بين إدارة المؤسسة من ناحية وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة من ناحية أخرى.

إن ظهور مفهوم حوكمة الجامعات إنما جاء ليخاطب التحديات التي كانت وما زالت تواجه هذه الجامعات. حيث أن الإدارة الرشيدة (Good Governance) تفضي إلى أداء متميز، واستغلال أمثل للمال العام، وإن تطويرها والتغلب على مختلف مشاكلها وزيادة قدرتها التنافسية والتشغيلية والمالية والإدارية ينعكس إيجاباً على تحقيق أهدافها. سيحاول الباحثان من خلال هذه الدراسة التعرف على أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية وتطبيقه في قطاع يعتبر من القطاعات المهمة والأكثر تماساً مع المواطنين، ألا وهو الجامعات.

مشكلة الدراسة:

تسعي هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

هل يوجد أثر لتطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير في الجامعات الخاصة الأردنية؟

وينبثق عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١. هل يوجد أساس محكم وفعال لحوكمة الجامعات على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية؟
 ٢. هل يوجد تأثير لتطبيق قاعدة دور أصحاب المصالح في ممارسة الرقابة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية؟
 ٣. هل يوجد تأثير لتطبيق قاعدة الإفصاح والشفافية على مستوى الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية؟
- أهمية الدراسة:**

يستمد البحث أهميته في النقاط التالية:

١. تزايد الاهتمام بموضوع حوكمة الجامعات في السنوات الأخيرة، كونها تعد من المفاهيم الحديثة على المستوى العالمي والمحلي، وان الوعي بهذه المفاهيم يساعد إدارة الجامعة على مواجهة التحديات التي تواجهها والتقليل من المخاطر التي قد تعترض لها، والوصول بأدائها إلى أفضل مستوى ممكن من خلال حوكمتها.
٢. الوصول إلى تحقيق مصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية.
٣. يؤمل أن تفيد نتائج هذه الدراسة القادة الإداريين في الجامعات من خلال تعريفهم بالحوكمة وتطبيقاتها، ومحاولة تقديم أسهاماً متواضعاً في موضوع حوكمة الجامعات.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

١. التعرف على الجوانب الفكرية لحوكمة الجامعات وكيفية الاستفادة منها في الإفصاح وتحسين جودة التقارير المالية.
٢. قياس أثر تطبيق قواعد حوكمة الجامعات على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.
٣. طرح بعض التوصيات والمقترحات التي من شأنها المساعدة في وزيادة الوعي بأهمية تطبيق الحوكمة في الجامعات.

فرضيات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة، تم صياغة فرضية أساسية واحدة وعلى النحو التالي :

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية محل الدراسة.

وينبثق عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

١. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.

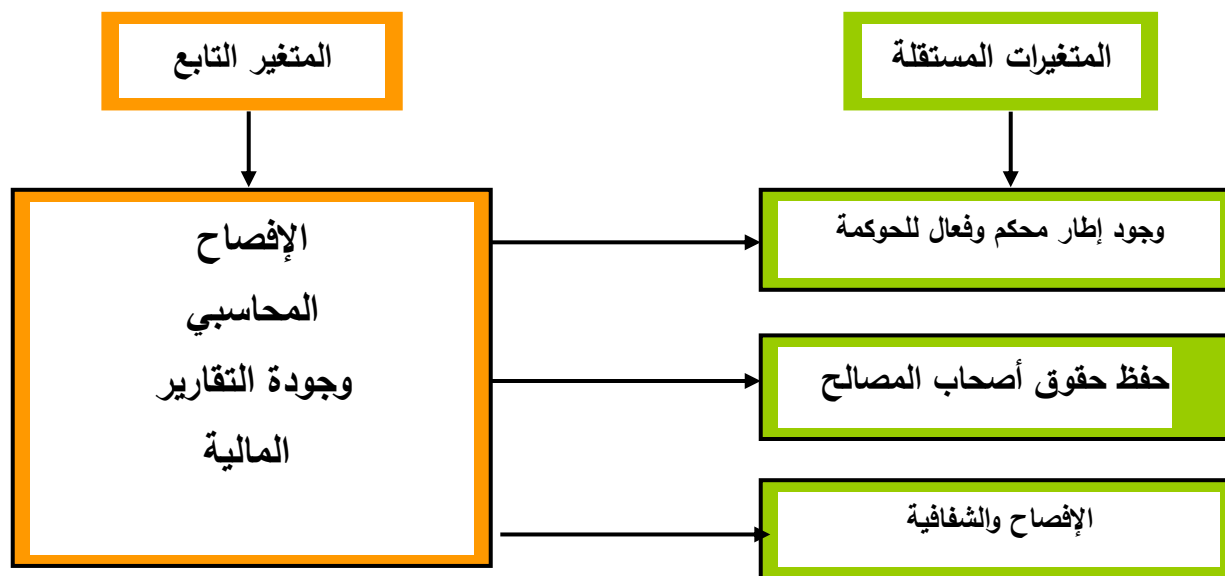
٢. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.

٣. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.

نموذج الدراسة: Research Model

تبنت الدراسة مجموعة من المتغيرات المستقلة منها والتابعة، وقد تم وضعها في إطارها المفاهيمي

كما هو مبين في الشكل رقم (1)



الإطار النظري:

مفهوم وأهمية حوكمة الجامعات:

تعد حوكمة الجامعات من المفاهيم الحديثة التي حظيت باهتمامات كبيرة في السنوات الأخيرة عبر استخدامها في تحقيق الجودة الشاملة والتميز في الأداء الجامعي، وهو المصدر أو المرجعية التي يُستند إليها في حكم الجامعة (Wang, 2010,481). (ناصر الدين، ٢٠١٢، ٤) واستخدم هذا المصطلح بشكل

كبير بعد إضافة لفظة الشركات إليه، مما وأد عبارة حوكمة الشركات "Corporate governance" أو "The governance of Companies" وأخيراً حوكمة الجامعات "Universities governance" (Alamgir, 2007, 20) (ناصر الدين، ٢٠١٢، ٣). وتؤكد عدد من الدراسات على أن الأزمات المالية الحادة وما تبعها من انهيار للعديد من الشركات العالمية كانت من أبرز الأسباب التي ساهمت في ظهور ما يعرف بالحاكمة المؤسسية (Steiner Steiner, 2009). وتعرف مؤسسة التمويل الدولية (IFC) الحوكمة بأنها: هي النظام الذي يتم من خلاله إدارة المؤسسات والتحكم في أعمالها. (Alamgir, 2007, 3). والغاية منها هي تعزيز ثقة المواطنين بالدولة ومؤسساتها (دليل الحوكمة في القطاع العام، ٢٠١٤، ٢). أما مفهوم حوكمة الجامعات فقد ظهر في الأونة الأخيرة ليعبر عن الأزمة الحقيقية التي تمر بها مؤسسة الجامعة والحلول المقترحة لها، فضلاً عن غياب الشفافية وعدم وجود آلية للحصول على المعلومات وآليات محاسبة الإدارة على قراراتها. وتهدف فكرة الحوكمة إلى وضع كافة الأطراف أمام مسؤولياتهم (عزت، ٢٠٠٩، ٢)، وتحليل التعريفات الواردة في الدراسات التي بحثت في حاكمية الجامعات، يمكن استخلاص المعاني الآتية لمفهوم حاكمية الجامعات: مجموعة من الأنظمة الخاصة بالرقابة على أداء الجامعة، تنظيم للعلاقات بين مجالس حاكمية الجامعة (مجلس الأمناء، مجلس الجامعة، مجلس العمداء)، ومجموعة من القواعد يتم بموجبها إدارة الجامعة والرقابة عليها، بما يضمن جودة مخرجات الجامعة (ناصر الدين، ٢٠١٢، ٤). ويتصدر مفهوم حوكمة الجامعات الذي طوره كلارك عام ١٩٨٣، كواحد من طرق التصنيف الأولى في العالم) لكيفية قيام الجامعات وأنظمة التعليم العالي بتحقيق أهدافها، وأسلوب إدارة مؤسساتها ورصد انجازاتها) (برقعان القرشي، ٢٠١٢، ١٢) ومن معوقات تطبيق مفهوم حوكمة الجامعات، الثقافة السائدة في المجتمع، المناخ السياسي العام، التشريعات الجامعية، طريقة إدارة الجامعة، غياب أعضاء هيئة التدريس عن الحياة الجامعية، (حلاوة، دار طه، ٢٠١٣، ١١) (عزت، ٢٠٠٩، ٢). لقد واجه التعليم العالي تغييرات جذرية خلال العقود الأخيرة، مع وجود إصلاحات طالت الجامعات على المستوى العالمي (برقعان، القرشي، ٢٠١٢، ١٠)، إضافة إلى أن مؤسسات التعليم العالي لم تعد اللاعب الوحيد الرئيس في إنتاج المعرفة، حيث أن الجامعات اليوم هي واحدة فقط بين العديد من الجهات الفاعلة المشاركة في إنتاج المعرفة (Fabric, Alexander, 2008, 19)، كما إن التصنيف العالمي زاد من الضغوط من أجل حوكمة الجامعات. فالتصنيف العالمي لكبار الجامعات يرتبط بثلاثة عوامل متصلة: تركيز الموهبة وتوفير التمويل والحوكمة (Salmi, 2009, 19).

ان الحديث عن مصادر الموارد المالية واستخداماتها في الجامعات يتضمن قضيتين أساسيتين الأولى: في ضرورة تنويع مصادر التمويل لأنشطة الجامعات، وتتعلق القضية الثانية: بضرورة حسن استغلال الموارد وتوظيفها التوظيف السليم بأقل تكلفة ممكنة مع تقديم خدمات تحقق المعايير الموضوعية. (خورشيد، يوسف، ٢٠٠٩، ٩٤). وقد صدر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) خمس قواعد للحوكمة، ثم أجري عليها تعديل عام 2004 لتصبح ست قواعد يمكن إيجازها بالآتي: (الجوهر، ٢٠١١، ١١١).

١. ضمان وجود أساس لإطار محكم وفعال للحوكمة.

٢. حماية حقوق المساهمين.

٣. المساواة في التعامل بين جميع المساهمين.

٤. دور أصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالمؤسسة.

٥. الإفصاح والشفافية.

٦. مسؤوليات مجلس الإدارة.

وتهدف قواعد الحوكمة إلى ضبط وتوجيه الممارسات الإدارية والمالية، فهي تتناول الممارسة السليمة للقواعد وتساعد على جذب الاستثمارات، وزيادة القدرة التنافسية ومحاربة الفساد بكل صوره سواءً كان إدارياً أم مالياً أم محاسبياً، وتدعيم استقرار أسواق المال وتحسين الاقتصاد (أبو حمام، ٢٠٠٩، ١٧) وتحقيق الشفافية والعدالة ومنح حق مساءلة إدارة المؤسسة (مهدي، ٢٠٠٩، ١٨٨). ويرى الباحثان إن تطبيق قواعد (مبادئ) الحوكمة يؤدي إلى ضمان النزاهة والشفافية وزيادة القدرة التشغيلية والمالية والإدارية بما ينعكس إيجاباً على تحقيق أهداف الجامعات وتعزيز الرقابة عليها للحد من الفساد.

الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية في ضوء قواعد الحوكمة

ازداد الاهتمام في السنوات الأخيرة من قبل أصحاب الفكر والاختصاص من أكاديميين ومهنيين في مجال المحاسبة والمراجعة بجدوى الإفصاح المحاسبي والشفافية في التقارير المالية، ومما لاشك أن القصور في متطلبات الشفافية والإفصاح يجعل البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية مضللة، الأمر الذي ينعكس على اتخاذ القرار. كذلك يظهر دور الإفصاح المحاسبي في توفير المعلومات الملائمة والمخاطر المترتبة عليها وسياسة الإدارة للتحكم في هذه المخاطر. (أبو حمام، ٢٠٠٩، ٤٦). ويشمل الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء الشركة، وهيكل الملكية وفقاً

لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية أو الإقليمية المطبقة (السويداوي، ٢٠١٥، ٣٠٠)، لذلك فإن الإفصاح هو اتصال المؤسسة بالعالم الخارجي بالوسائل المختلفة من خلال إشهار كافة الحقائق عن المؤسسة وإظهار جميع البيانات والمعلومات عنها، لإشباع حاجات مستخدمي التقارير المحاسبية من البيانات والمعلومات المحاسبية (حمادة، ٦٧٩، ٢٠١٤)، في محاولة جادة لاستعادة ثقة مستخدمي المعلومات المالية ممثلين في كافة الأطراف ذات المصلحة في مدى دقة وسلامة المعلومات المفصح عنها، وبالتالي جودة تلك التقارير المعتمدة من مدققي الحسابات (علي، شحاته، ٢٠٠٦-٢٠٠٧، ١٦) وإن نموذج أصحاب المصالح يحدث عندما تكون الحوكمة مسندة إلى مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة (Trakman, 2008, P63)، ولهذه الفئات جميعها مصلحة بنجاح المؤسسة واستمراريتها (مطر، و نور، ٢٠٠٧، ٥٢).

وتعد التقارير المالية مصدراً مهماً وأساسياً للعديد من المؤشرات اللازمة لتحقيق الرقابة والمساءلة عن أي خلل أو قصور بعد تحديد المسؤولية، فهناك علاقة وثيقة بين النزاهة والشفافية في التقارير المالية والمساءلة (يعقوب، الغانمي، ٢٠١٠، ١٣) وتعتبر جودة التقارير المالية الهدف الرئيسي الذي تسعى الشركات لتحقيقه (القاضي، ٢٠٠٠، ٣٠٠)، وفي الجانب المحاسبي والرقابي تحقيق قدر كافٍ من الإفصاح والشفافية في الكشوفات المالية (ميخائيل، ٢٠٠٥، ٨٣). فقد أصبح الجميع يطالبون اليوم بمزيد من الإفصاح ومزيداً من الشفافية، بهدف أن تكون التقارير المالية صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية ولضمان الجودة في تلك التقارير (يعقوب، الغانمي، ٢٠١٠، ١٤) لذلك فإن التقارير المالية تكون صادقة ومعبرة عن المحتوى الحقيقي للأحداث المالية التي تظهرها تلك التقارير وهذا يزيد من ثقة كافة الأطراف المستفيدة الداخلية والخارجية (يعقوب، الغانمي، ٢٠١٠، ١٣). وتأتي أهمية الشفافية من أنها تعمل على زيادة المعلومات الواردة في الإيضاحات مما يؤدي إلى تحسين الإفصاح في الشركات (عبد الرحمن، ٢٠١٣، ٨).

ويرى الباحثان أن ذلك الاهتمام ناتج عن كثرة المشاكل التي حدثت للمستثمرين من جراء الشفافية المفقودة والتلاعب بالمعلومات الداخلية للشركات، وأن التطبيق السليم لقواعد الحوكمة يلعب دوراً إيجابياً في هذا الجانب.

الدراسات السابقة:

الدراسات العربية:

- دراسة (السويداوي، 2014-2015): هدفت الدراسة إلى بيان أثر الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية، وتم اختيار بورصة عمان لإجراء هذه الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم النتائج وهي: وجود أثر لمبادئ الحاكمية المؤسسية على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية في الشركات الخدمية الأردنية، كما تقوم الشركات الخدمية بالإفصاح عن الأخطاء المحاسبية وطرق معالجتها، ووجود أساس فعال بتطبيق التشريعات يضمن تحقيق مصالح المساهمين، كما قدمت الدراسة بعض التوصيات من أهمها ضرورة وجود إطار عام متكامل للحاكمية المؤسسية، وطرق الإفصاح عنها، ونشر معايير السلوك الأخلاقي للشركات الخدمية، وعمل دورات تدريبية في مجال الحاكمية المؤسسية، واختيار أعضاء مجلس الإدارة على مبدأ الكفاءة والخبرة.
- دراسة (حلاوة وطه، ٢٠١٣): هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من استخدام أساليب الحوكمة الجامعية في جامعة القدس، وذلك للحصول على أغراض الجودة في مخرجات التعليم العالي وخرجت الدراسة إلى أن الأمن الوظيفي، ورواتب تتناسب مع المستوى المعيشي، الرضا الوظيفي، نظام الأتعاب والتعويضات، الإجازات، ليست بالمستوى المطلوب، وأما عن تشجيع البحث العلمي وطرق الاتصال حصلت على درجة ممتاز أن الحوكمة في جامعة القدس موجودة ولكن ليس بالمستوى المطلوب، وفق معايير الحوكمة عالمياً، كما أوصت الدراسة بعدم التمييز بين الموظفين في المعاملة، وتنمية المصادر المالية التي تساعد في حل جميع البنود التي حصلت على درجة ضعيف، مثل الرواتب والمستحقات.
- دراسة (ناصر الدين، ٢٠١٢): استقصت هذه الدراسة واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها، وقد تكونت عينة الدراسة من (١١٣) عضواً من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة. أشارت نتائج الدراسة إلى أن واقع تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط، من وجهة نظر أفراد عينة الدراسة ككل كان مرتفعاً بشكل عام. وأوصت الدراسة بضرورة تحفيز العاملين من أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية في الجامعة للحفاظ على هذا المستوى المرتفع من تطبيق الحاكمية، بتقديم الدعم المناسب لهم. في ضوء ما سبق ومن خلال تحليل للأدب النظري والدراسات السابقة ظهرت الحاجة إلى هذه الدراسة لتقصي درجة تطبيق الحاكمية في جامعة الشرق الأوسط كإنموذج للجامعات الأردنية.

- دراسة (يعقوب والغانمي، ٢٠١٠): يسعى هذا البحث إلى تحقيق عدة أهداف: منها الإفادة من تطبيق قواعد الحوكمة في الشركات من خلال بعض آلياتها لتحسين المعلومات المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية ومعرفة أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وذلك لتعزيز الثقة في التقارير المقدمة للهيئة العامة للضرائب لتحديد الوعاء الضريبي بشكل عادل. وأوصت الدراسة بضرورة تبني مبادئ الحوكمة في الشركات العراقية، وإنشاء مركز لتوعية المجتمع بأهمية الحوكمة من خلال إعداد الدورات التدريبية والندوات والمؤتمرات.

- دراسة (أبو حمام، ٢٠٠٩): هدفت هذه الدراسة الميدانية الى التعرف على أثر قواعد الحوكمة في الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية. دراسة على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية الفلسطيني. وتكونت عينة الدراسة من ١٥٠ فرداً من مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين العاملين في الشركات المساهمة الفلسطينية. وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج هي: ساهم تطبيق قواعد الحوكمة بشكل كبير في تعزيز دور الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية، وان تطور ثقافة الحوكمة كان له أثر كبير في تحسين مكانة الشركات واستمراريتها نحو تحقيق أهدافها. ومن ابرز توصياتها، ضرورة تعميق المفاهيم، والالتزام بالقواعد التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من خلال التدريب والتأهيل وضرورة تشكيل لجنة متخصصة لمتابعة تطبيق مبادئ وقواعد الحوكمة والضوابط المرتبطة بها.

- دراسة (درويش، ٢٠٠٣): بعنوان: دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية " تناولت الدراسة دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات وذلك من خلال التعرف على أهمية الإفصاح المحاسبي في تطبيق مبادئ الحكومة مع عرض تجارب بعض الدول. وقد خلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها وجود دور فعال للإفصاح المحاسبي والشفافية في تطبيق مبادئ الحوكمة وخاصة في مصر وأن ذلك يؤثر بشكل إيجابي علي البورصات وتحسين أداء الشركات.

الدراسات الأجنبية:

- دراسة (Al Ramahi et. al, 2014): هدفت هذه دراسة التعرف إلى النتائج المرتبة على تطبيق مبادئ الحاكمية المؤسسية في الشركات الأردنية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية. وشملت عينة الدراسة (55) شركة من كبريات الشركات الأردنية. وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو استمرار

الشركات المساهمة العامة بتطبيق حوكمة الشركات والمبادئ المختلفة وتوعية موظفيها بأهمية حوكمة الشركات، والتي سوف تزيد من خبراتهم ومعارفهم، مما ينعكس إيجاباً على أداء الشركة. وأهم ما أوصت به الدراسة هو أنه يتعين على الشركات المساهمة العامة المدرجة في السوق الأول في بورصة عمان زيادة الكشف عن البيانات المالية أو غير المالية لمساهميها، وزيادة وعيهم وقدرتهم على اتخاذ القرارات.

- دراسة (Htay et. al, 2013): هدفت هذه دراسة التعرف إلى أثر الحاكمية المؤسسية في جودة الإفصاح. أجريت الدراسة التجريبية على البنوك الماليزية البالغة ١٢ بنكاً. قام الباحثون بتطوير استبانة للتعرف على آراء المحاسبين والمحليين الماليين. أظهرت نتائج الدراسة أنه يمكن الحصول على أفضل إفصاح للتقارير السنوية من خلال الفصل بين هيكل مجلس الإدارة، وزيادة نسبة المديرين المستقلين وغير التنفيذيين، زيادة حجم مجلس الإدارة، تقليل ملكية المديرين والمؤسسات وسندات المساهمين، وأوصت الدراسة الباحثين في المستقبل لتوسيع نطاق الدراسة، ولمساعدة المستثمرين على اتخاذ القرارات الاستثمارية، والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات لصياغة مزيد من القواعد واللوائح، وأوصت أيضاً بوجوب استخدام البنوك غير المدرجة في البورصة جودة الإفصاح بشكل أوسع في تقاريرها السنوية.

- دراسة (Giovanna, 2013) حوكمة الجامعات الإيطالية على مفترق طرق (دراسة حالة):

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز نموذج لحوكمة الجامعات بعد تطبيق قانون لتشكيل مجالس الإدارة في الجامعات الإيطالية، وتقدم الدراسة استعراضاً موجزاً إلى الإدارة العامة عن حوكمة الجامعات لإدخال المفاهيم ذات الصلة لتطويرة وبالتالي فإن حوكمة الجامعات الإيطالية تتطلب كفاءات جديدة وممارسات جيدة في مجال الإدارة. تم إجراء مسح ميداني. وتكونت عينة الدراسة التي تم تحليلها من ٥٦ جامعة حكومية عدلت هيكلها التنظيمي من خلال أنظمتها وفق القانون الجديد المطبق. وأخيراً تم عرض نتائج الدراسة جنباً إلى جنب مع التوصيات بإجراء المزيد من البحوث.

- دراسة (Lee, Land, ٢٠١٠): هدفت الدراسة إلى عرض الاتجاهات وقضايا حاكمية الجامعات

التايوانية مقارنة بحاكمية الجامعات في الولايات المتحدة، واستخلاص التطبيقات التي يمكن ان تستفيد منها الجامعات التايوانية من الجامعات الأمريكية خلصت الدراسة إلى أن حاكمية الجامعات التايوانية جاهزة وتقوم باختيار مجالسها على الأساس الديمقراطي والكفاءة، علماً بأن معظم الجامعات

في تايوان تعتمد نموذج المجلسين في الحاكمية كما هو شائع في أمريكا، وإن أنظمة حاكمية الجامعات في تايوان يجب أن تكون مسؤولة عن الأمور المالية والإدارية في الجامعة، وأن يكون مجلس الجامعة مسؤول عن الأمور الأكاديمية ذات الصلة التعليمية. ومن أجل ذلك، فإن حاكمية الجامعات التايوانية تحتاج إلى المزيد من التغييرات التشريعية ووسائل الاتصال.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة :

يعتبر موضوع البحث من الموضوعات الهامة من حيث تركيزها على بيان مدى تأثير تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير في الجامعات الخاصة الأردنية، وذلك عن طريق ربط نتائج مدى تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير لعينة الدراسة، كما أنها تعتبر من أوائل الدراسات في الأردن (على حد علم الباحثين) التي تناولت بيئة الجامعات الخاصة الأردنية. كما أن نتائج الدراسة الحالية ستقدم إضافة علمية تساعد العديد من الأطراف أهمها إدارات الجامعات الأردنية المهتمة بموضوع الحوكمة، وتأثير ذلك على أدائها.

منهجية الدراسة :

مجتمع الدراسة وعينتها:

لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها فقد اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي للبيانات. ويتكون مجتمع الدراسة من المديرين الماليين ورؤساء أقسام المحاسبة ومديري التدقيق الداخلي والعاملين في أقسام المحاسبة والتدقيق الداخلي ولمختلف المستويات الإدارية في الجامعات الخاصة، ولغايات الدراسة تم اختيار عينة ممثلة مكونة من (٨) جامعات هي (جامعة فيلادلفيا، جامعة الشرق الأوسط، جامعة العلوم التطبيقية، جامعة الزيتونة، جامعة عمان الأهلية، جامعة الزرقاء الأهلية، جامعة اربد، جامعة الإسراء) حيث تم توزيع (٨٨) استبانة، استرجع منها (٨٢) استبانة من أصل الموزع، تم استبعاد (٤) استبانات وذلك لعدم اكتمال تعبئة المعلومات فيها، وبذلك يصبح عدد الاستبانات الصالحة لغايات التحليل (٧٨) استبانة أي ما نسبته (88.٦%)، وهي نسبة استجابة جيدة.

مصادر جمع البيانات: اعتمدت الدراسة على أسلوبيين من مصادر جمع البيانات، المصادر الثانوية: وذلك بالاعتماد على الكتب والمجلات العلمية والأبحاث المنشورة، والمصادر الإلكترونية للحصول على أحدث الدراسات حول موضوع الدراسة. المصادر الأولية: استخدمت استبانة صممت بالرجوع إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، حيث تكونت الاستبانة من: الجزء الأول:

ويتضمن الخصائص العامة (الديموغرافية) أما الجزء الثاني فيتضمن فقرات الاستبانة الخاصة بالمتغير المستقل (قواعد الحوكمة) ويتكون من (٣٠) فقرة. الجزء الثالث: ويتضمن فقرات الاستبانة الخاصة (بالمتغير التابع) الإفصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية ويتكون من (١٠) فقرات. وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المختصين والعاملين في نفس المجال لتحكيمها وبيان مدى ملاءمتها لأغراض الدراسة، وأجريت التعديلات المناسبة عليها وفقاً لأراء المحكمين. وفي إطار معالجة الاستبانة تم تحديد مقاييس للإجابة على الأسئلة الواردة فيها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي إذ يشير الرقم (5) إلى موافق بشدة، أما رقم (4) فيشير إلى موافق، أما رقم (3) فيشير إلى محايد، أما رقم (2) فيشير إلى غير موافق، والرقم (1) فيشير إلى غير موافق بشدة.

ويبين الجدول (١) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق المتدنية والمتوسطة والمرتفعة التي سيعتمدها الباحثان في دراسته لمعالجة مقياس ليكرت.

الجدول (١) المتوسطات الحسابية لدرجات الاتفاق لمعالجة مقياس ليكرت.		
المتوسط الحسابي	درجة ونسبة التطبيق	درجة الموافقة
1.0 - 2.49	1% - 4.49%	متدنية
2.50 - 3.75	50% - 75%	متوسطة
3.76 - 5.0	76% - 100%	مرتفعة

أسلوب المعالجة الإحصائية وتحليل البيانات:

تم إجراء عدد من الأساليب الإحصائية والتي تتفق وطبيعة الدراسة وهي كما يلي: مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures): حيث تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، ومعامل ثبات أداة الدراسة (Cronbach Alpha) لاختبار ثبات أداة الدراسة، وتحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression) وذلك لاختبار الفرضية الرئيسية الأولى وتحليل الانحدار الخطي البسيط (Simple Linear Regression) وذلك لاختبار فرضيات الدراسة الفرعية المنبثقة من الفرضية الرئيسية الأولى.

ثبات أداة الدراسة: بالنظر إلى البيانات الواردة في الجدول رقم (2) نجد أن نتيجة كرونباخ ألفا للعينة كانت جميعها قيم أعلى من النسبة المقبولة ٦٠%، لذا يمكن وصف أداة هذه الدراسة بالثبات، وأن البيانات التي تم الحصول عليها مناسبة لقياس المتغيرات، وتخضع لدرجة اعتمادية عالية.

الجدول رقم (٢) تحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال استبانة الدراسة.		
المتغير	عدد الفقرات	معامل الفا- كرونباخ
المتغير المستقل: قواعد الحوكمة.		
قاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة	(١٠)	86.1%
قاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح.	(٩)	87.4%
قاعدة الإفصاح والشفافية.	(١١)	85.2%
المؤشر الكلي لفقرات المتغير المستقل	(٣٠)	86.3%
المؤشر الكلي لفقرات المتغير التابع الإفصاح وجودة التقارير المالية.	(١٠)	82.1%

وصف خصائص أفراد عينة الدراسة كما هو بالجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣) يوضح الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة			
الرقم	الخصائص الشخصية والديموغرافية	التكرار	النسبة المئوية
١.	الجنس	ذكر	57
		أنثى	21
		المجموع	78
٢.	المسمى الوظيفي	محاسب	41
		رئيس قسم محاسبة	6
		مدقق داخلي	18
		مدير مالي	4
		أخرى	9
		المجموع	78
٣.	المؤهل العلمي	دبلوم	9
		بكالوريوس	40
		ماجستير	19
		دكتوراه	4
		أخرى	6
٤.	التخصص العلمي	محاسبة	41
		إدارة أعمال	17
		علوم مالية ومصرفية	11
		أخرى	9
		المجموع	78
٥.	سنوات الخبرة	٥ سنوات فأقل	15
		من ٦ - ١٠ سنوات	25
		من ١١ - ١٥ سنة	23
		من ١٦ - ٢٠ سنة	8
		أكثر من ٢٠ سنة	7
المجموع	78	100.0	

تم تحليل خصائص العينة، تبعاً للعوامل الشخصية، وقد تبين ما يلي:

- الجنس: بلغ عدد الذكور (57) فرداً أي ان (73.1%) من عينة الدراسة هم من الذكور، في حين كان (26.9%) من عينة الدراسة هم من الإناث، وهذا يعكس مدى الاستخدام المرتفع للذكور في مجال الوظائف المالية والإدارية في الجامعات الخاصة .

- المسمى الوظيفي: توزعت وظائف عينة الدراسة بين (41) محاسبين، و(6) بوظيفة رئيس قسم محاسبة و (18) يعملون بوظيفة مدقق داخلي، في حين كان (٤) يعملون بوظيفة مدير مالي، وفي وظائف أخرى (٩).

- المؤهل العلمي: شكل الحاصلون على مؤهل علمي بكالوريوس وماجستير ودكتوراه ما مجموعه حوالي (٨١%) من عينة الدراسة وهذا يعكس ضرورة رفق دوائر المالية في قطاع الجامعات بالكوادر المؤهلة تأهيلاً علمياً مناسباً، وبالتالي زيادة الثقة بالبيانات التي يتم الحصول عليها من خلالهم للحد من ظاهرة الفساد المالي.

- التخصص العلمي: شكل الحاصلون على تخصص المحاسبة (٤١) موظفاً أي ما نسبته (52.6%) من العينة، و(21.8%) هم من تخصص إدارة الأعمال و(25.6%) من التخصصات الأخرى، وهذا يعكس تأهيلاً مناسباً لمن يعملون في قطاع الجامعات.

- سنوات الخبرة : يلاحظ أن (48.8%) من عينة الدراسة لهم خبرة تزيد عن عشر سنوات، وهذا يعكس استقراراً وظيفياً لدى العاملين في الجامعات.

عرض نتائج الدراسة:

١. وصف أبعاد المتغير المستقل محور قواعد الحوكمة

أولاً : قاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة: كما يبين الجدول (٤)

الجدول رقم (4) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة.					
الترتيب	درجة الأهمية	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العبرة	الرقم
3	مرتفعة	0.71	4.09	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها.	١
4	مرتفعة	0.73	4.04	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات بشكل واضح في الجامعة.	٢
6	مرتفعة	0.78	4.01	يتوفر في الجامعة بشكل واضح هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد الواجبات والصلاحيات.	٣
9	متوسطة	0.84	3.72	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة ويساعد في تطبيقها.	٤
10	متوسطة	0.80	3.68	تقوم الجامعة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة.	٥
7	مرتفعة	0.72	3.97	توفر قواعد الحوكمة متطلبات الإفصاح المطلوبة في الجامعة.	٦
5	مرتفعة	0.77	4.03	تقوم الجهات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني في مراقبة أعمال الجامعة ومتابعتها بما يعزز قواعد الحوكمة.	٧
8	مرتفعة	0.74	3.79	تعمل الجامعة على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.	٨
2	مرتفعة	0.69	4.10	تسعى الجامعة باستمرار لتطوير الأنظمة والقوانين حسب متطلبات العصر.	٩
1	مرتفعة	0.63	4.24	تحتوي قواعد الحوكمة على دور الجامعة ومسئولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي.	١٠
	مرتفعة	0.29	3.97	المؤشر الكلي	

يتضح من الجدول (٤) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الأول من محور قواعد الحوكمة كانت ذات درجة أهمية، حيث حصلت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على أنه " تحتوي قواعد الحوكمة على دور الجامعة ومسئولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.24)، في حين حصلت الفقرة رقم (٥) والتي تنص على أنه " تقوم الجامعة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد

الحوكمة " على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.68)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (3.97) وبانحراف معياري (0.287). تشير النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

ثانياً: قاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح. كما يبين الجدول (٥)

الجدول رقم (5) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات حفظ حقوق أصحاب المصالح.					
الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
١١	تتبنى الجامعة أساليب واضحة لحماية حقوق أصحاب المصالح من الاستغلال.	4.09	0.89	مرتفعة	3
١٢	توفر الجامعة قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح وإدارة الجامعة.	4.01	0.67	مرتفعة	8
١٣	تحقق الجامعة الفرصة والحق لأصحاب المصالح بالمطالبة بتعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم.	3.78	0.77	مرتفعة	9
١٤	تتوفر الفرصة العادلة والمتاحة لاملاك أسهم الجامعة من قبل عموم المستثمرين.	4.03	0.69	مرتفعة	7
١٥	تحرص الجامعة على تحقيق عوائد مناسبة لأصحاب المصالح	4.05	0.72	مرتفعة	6
١٦	تتبع الجامعة إجراءات واضحة في حل مشاكل أصحاب المصالح في الجامعة، وتحرص على الإفصاح عنها بشفافية.	4.14	0.69	مرتفعة	1
١٧	تتاح الفرصة لأصحاب المصالح بالاطلاع على كافة المعلومات التي تؤثر في الجامعة.	4.06	0.83	مرتفعة	5
١٨	تتاح الفرصة لأصحاب المصالح في المشاركة في التصويت على انتخاب إدارة الجامعة.	4.09	0.72	مرتفعة	4
١٩	توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الجامعة.	4.10	0.79	مرتفعة	2
	المؤشر الكلي	4.04	0.33	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٥) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الثاني من محور قواعد الحوكمة، كانت ذات درجة أهمية كبيرة، حيث حصلت الفقرة رقم (١٦) والتي تنص على أنه " تتبع الجامعة إجراءات واضحة في حل مشاكل أصحاب المصالح في الجامعة، وتحرص على الإفصاح عنها بشفافية "

على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.14)، في حين حصلت الفقرة رقم (١٣) والتي تنص على أنه " تحقق الجامعة الفرصة والحق لأصحاب المصالح بالمطالبة بتعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم"، على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.78)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي لل فقرات (4.04) وبانحراف معياري (0.33). تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة على جميع العبارات.

ثالثاً: قاعدة الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح. كما يبين الجدول (٦)

الجدول رقم (6) الوسط الحسابي والانحرافات المعيارية، ودرجة الأهمية، والمؤشر الكلي لوصف إجابات العينة نحو فقرات الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح.					
الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
٢٠	يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.	3.97	0.85	مرتفعة	٩
٢١	تستخدم الجامعة بفعالية موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	3.73	0.77	متوسطة	١١
٢٢	يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لكبار المساهمين.	4.27	0.69	مرتفعة	٣
٢٣	حرص الجامعة على توفير معلومات كافية وشفافة عن المخاطر المستقبلية.	3.97	0.66	مرتفعة	٨
٢٤	يتم الإفصاح عن فاعلية ومثانة نظام الرقابة الداخلية.	4.08	0.73	مرتفعة	٧
٢٥	يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	4.18	0.72	مرتفعة	٥
٢٦	توفر الجامعة معلومات كافية وشفافة عن خططها المستقبلية في الوقت المناسب .	4.10	0.73	مرتفعة	٦
٢٧	تفصح الجامعة عن المؤهلات والكفاءات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.	4.36	0.74	مرتفعة	١
٢٨	تفصح الجامعة بشكل واضح عن الأطراف ذات العلاقة بالجامعة.	4.32	0.63	مرتفعة	٢
٢٩	توفر الجامعة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية اللازمة لإجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل.	4.22	0.59	مرتفعة	٤
٣٠	تقوم الجامعة بالإفصاح عن سياساتها وبرامجها تجاه المجتمع المحلي والبيئة.	3.81	0.72	مرتفعة	١٠
	المؤشر الكلي	4.09	0.29	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٦) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس البعد الثالث من محور قواعد الحوكمة، كانت ذات درجة أهمية كبيرة، حيث حصلت الفقرة رقم (٢٧) والتي تنص على أنه " تفصح الجامعة عن المؤهلات والكفاءات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.36)، في حين حصلت الفقرة رقم (٢١) والتي تنص على أنه " تستخدم الجامعة بفعالية موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات" على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.73)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (4.09) وبانحراف معياري (0.29). تشير النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

٢. وصف أبعاد المتغير التابع محور الإفصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية. كما يبين الجدول (7).

الرقم	العبرة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الأهمية	الترتيب
١	تلتزم الجامعة بالإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية وتعليمات هيئة البورصة في المملكة.	3.16	1.29	متوسطة	9
٢	تصدر الجامعة تقاريرها بشكل سنوي وربع سنوي.	3.36	1.32	متوسطة	8
٣	تفصح الجامعة عن الاستثمارات الحالية وخططها المستقبلية المرتبطة بها.	3.51	1.28	متوسطة	7
٤	يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والنفقات بشكل واضح.	4.24	1.09	مرتفعة	4
٥	يتم الإفصاح عن التغيرات المحاسبية المختلفة وأثارها على القوائم المالية.	4.49	0.79	مرتفعة	3
٦	يتم الإفصاح عن الأصول التي تمتلكها الجامعة بالقيمة العادلة.	4.08	1.09	مرتفعة	6
٧	يظهر التقرير السنوي مقارنات لأداء الجامعة بالمنظمات المماثلة لها في السوق.	4.12	0.967	مرتفعة	5
٨	يساعد دعم الإدارة العليا على رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.	4.79	0.58	مرتفعة	1
٩	يتم الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الجامعة.	4.65	0.69	مرتفعة	2
١٠	يتم الإفصاح عن متانة نظام الرقابة الداخلي في الجامعة.	2.83	1.34	متوسطة	10
	المؤشر الكلي	4.05	0.49	مرتفعة	

يتضح من الجدول (٧) أن جميع الفقرات المتعلقة بقياس محور الإفصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية كانت ذات درجة أهمية كبيرة، باستثناء الفقرات (١-٢-٣-١٠) فقد كانت ذات أهمية متوسطة بالنسبة لإجابات أفراد عينة الدراسة، حيث حصلت الفقرة رقم (٨) والتي تنص على أنه " يساعد دعم الإدارة العليا على رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية " على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.79)، في حين حصلت الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على أنه " يتم الإفصاح عن متانة نظام الرقابة الداخلي في الجامعة" على أدنى متوسط حسابي بلغ (2.83)، وبلغ المتوسط الحسابي الكلي للفقرات (4.05) وبانحراف معياري (0.49). تشير هذه النتائج إلى أن استجابات عينة الدراسة كانت إيجابية وبدرجة مرتفعة ومتوسطة على جميع العبارات.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. كما يبين جدول (8)

جدول (8) نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد لتطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية							
المتغير التابع	(R)	(R2)	F	F	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرضية العدمية
معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الجدولية				
الإفصاح وجودة التقارير المالية	.831	.776	49.2644	1.999	١	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (٨) وجود أثر ذي دلالة إحصائية لجميع قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية، إذ بلغ معامل الارتباط المتعدد R (.831). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (.776) من التباين في المتغير التابع، مما يدل على تفسير قواعد الحوكمة ما نسبته (77.6%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (49.26) وهي دالة عند مستوى معنوية $(\alpha \leq 0.05)$. وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية". وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع دراسات سابقة مثل دراسة (السويداوي، 2014-2015) ودراسة (يعقوب والغانمي، ٢٠١٠) ودراسة (أبو حمام، ٢٠٠٩) ودراسة (Htay et al, 2013)

وللتحقق من أثر تطبيق قواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية كل على حدة، فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية إلى ثلاث فرضيات فرعية. وتم استخدام اختبار الانحدار الخطي البسيط لاختبار كل فرضية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. كما يبين جدول (9)

جدول (9) نتائج اختبار الانحدار الخطي البسيط لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية							
المتغير التابع	(R)	(R2)	F	F	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرضية العدمية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الجدولية			
الإفصاح وجودة التقارير المالية	.598	.357	42.234	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

ويتضح من البيانات الواردة في الجدول رقم (9) وجود أثر لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (42.234) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية"، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (.598) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (35.7%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. كما يبين جدول (10)

جدول (10) نتائج اختبار الاختبار الانحدار الخطي البسيط لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية							
المتغير التابع	(R)	(R2)	F	F	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرضية العدمية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الجدولية			
الإفصاح وجودة التقارير المالية	.534	.285	30.247	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول رقم (10) وجود أثر لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (30.247) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$). وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية"، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (**0.534**) أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (28.5%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. كما يبين جدول (11)

جدول (11) نتائج اختبار الاختبار الانحدار الخطي البسيط لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية.							
المتغير التابع	(R)	(R2)	F	F	درجة الحرية	Sig* مستوى الدالة	نتيجة الفرضية العدمية
	معامل الارتباط	معامل التحديد	المحسوبة	الجدولية			
الإفصاح وجودة التقارير المالية	.653 ^a	.427	56.533	1.999	1	0.000	رفض

* يكون التأثير ذا دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$)

يتبين من الجدول رقم (١١) وجود أثر لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية. ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة F المحسوبة والبالغة (56.533) وهي أكبر من قيمتها الجدولية البالغة (1.999) وهي دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$). وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على " يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية"، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (0.653). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (42.7%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.

النتائج والتوصيات

نتائج الدراسة:

يمكن تلخيص أهم نتائج الدراسة بالآتي:

١. يوجد أثر ذي دلالة إحصائية لقواعد الحوكمة مجتمعة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية، إذ بلغ معامل الارتباط R (0.831). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (77.6%) من التباين في المتغير التابع، مما يدل على تفسير قواعد الحوكمة ما نسبته (77.6%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.
٢. يوجد أثر لقاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال للحوكمة على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (0.598). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (35.7%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.
٣. يوجد أثر لقاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح لتعزيز وزيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (0.534). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (28.5%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.
٤. يوجد أثر لقاعدة الإفصاح والشفافية على زيادة درجة الإفصاح وجودة التقارير المالية في الجامعات الخاصة الأردنية، وتعد العلاقة قوية بين المتغيرات كون قيمة R (0.653). أما معامل التحديد R^2 ففسر ما نسبته (42.7%) في التغير الحاصل على مستوى الإفصاح وجودة التقارير المالية.

التوصيات:

١. إيجاد إطار علمي متكامل يتم الاسترشاد به في التطبيق العملي لنشر مفهوم ثقافة الحوكمة بشكل أوسع لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وإصدار النشرات والتعليمات التي تعكس مفاهيم وتطبيقات الحوكمة.
٢. ضرورة الالتزام بتطبيق قواعد الحوكمة وتعميق المفاهيم وتطويرها من خلال عقد الدورات التدريبية المتخصصة للعاملين في الجامعات
٣. العمل على منح صلاحيات أوسع لأصحاب المصالح في ممارسة الدور الرقابي على الإدارة مما يساهم في دعم وتشجيع المستثمرين.
٤. العمل على زيادة مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية وإتاحتها لجميع أصحاب المصالح لإعطاء المساهمين والمستثمرين الأمن والأمان لأموالهم.
٥. ضرورة أن تتخذ الجامعات كافة الإجراءات والوسائل التي من شأنها أن ترفع درجة الثقة والشفافية والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير والقوائم المالية.
٦. ضرورة قيام الجهات المختصة بإصدار دليل خاص بحوكمة الجامعات ليكون إلزامياً وذلك بالاستعانة بذوي الخبرات المتخصصة في هذا المجال.
٧. العمل على إجراء المزيد من الدراسات والأبحاث الخاصة بتطبيقات ممارسة الحوكمة في الجامعات من أجل الارتقاء بجودة أداء هذه المؤسسات وكشف حالات سوء الإدارة.

المراجع:

- أبو حمام، ماجد إسماعيل "اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية" رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية - غزة، ٢٠٠٩.
- برقعان، أحمد محمد أحمد، القرشي، عبدالله علي، حوكمة الجامعات ودورها في مواجهة التحديات، المؤتمر العلمي الدولي عولمة الإدارة في عصر المعرفة، جامعة الجنان ، طرابلس- لبنان، ٢٠١٢.
- الجواهر، كريمة علي كاظم، العلاقة بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقواعد الحوكمة لمجلس الإدارة (دراسة تحليلية لوجهات نظر المحاسبين والمدققين)، مجلة الإدارة والاقتصاد، السنة الرابعة والثلاثون - العدد التسعون ، ٢٠١١، ص ١٠٣-١٢٨.

ecoadmin-mag.com/uploads/files/2014-03/1395775353_8.pdf

- حمادة، رشا، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية (دراسة ميدانية في بورصة عمان) المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد ١٠، العدد ٤، ٢٠١٤، ص ٦٧٤-٦٩٨
[file:///C:/Users/doaa/Downloads/7709-19990-1-SM%20\(1\).pdf](file:///C:/Users/doaa/Downloads/7709-19990-1-SM%20(1).pdf)
- حلاوة، جمال، دار طه، نداء، واقع الحوكمة في جامعة القدس معهد التنمية المستدامة دائرة العلوم التنموية القدس - فلسطين مجلة أداء المؤسسات الجزائرية - العدد ٢٠١٣، ٢، ٨٤-٩٩.
- خورشيد، معتز، يوسف، محسن، حوكمة الجامعات وتعزيز قدرات منظومة التعليم العالي والبحث العلمي في مصر، مكتبة الإسكندرية، ٢٠٠٩.
- درويش، عبد الناصر محمد سيد، دور الإفصاح المحاسبي في التطبيق الفعال لحوكمة الشركات " دراسة تحليلية ميدانية " مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، ٢٠٠٣.
- دليل ممارسات الحوكمة في القطاع العام، المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة تطوير القطاع العام، 2014، ص ١-٢٤. / government.mol.gov.jo/Documents20guide.pdf
- السويداوي، محمد مشرف حماد، الحاكمية المؤسسية وأثرها على مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية " دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان" رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الزرقاء - الأردن (2014- 2015).
- عبد الرحمن، أحمد رجب عبد الملك، قياس مدى تحقق الشفافية والإفصاح في التقارير المالية المنشورة للشركات المتداولة في سوق المال السعودي، المجلة العلمية العلوم الإنسانية والإدارية لجامعة الملك فيصل، الرياض، المجلد الرابع عشر - العدد الأول، ٢٠١٣، ١-٣٣.
www.kantakji.com/media/2929/e219.pdf
- عزت، أحمد، مفهوم حوكمة الجامعات والغرض منها وسبل تطبيقها، مسئول الوحدة القانونية بمؤسسة حرية الفكر والتعبير، ٢٠٠٩، ص ١-٩.
elabbasihicham.blogspot.com/2013/05/blog-post_6460.htm
- علي، عبد الوهاب نصر، شحاته، السيد شحاته مراجعة الحسابات وحوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية والدولية المعاصرة، الدار الجامعية، الإسكندرية (٢٠٠٦-٢٠٠٧).
- القاضي، حسين، المحاسبة الدولية، الطبعة الأولى، الدار العلمية ودار الثقافة، عمان، ٢٠٠٠، ص ٣٠.

- مطر، محمد و نور، عبد الناصر، مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية بمبادئ الحاكمة المؤسسية: دراسة تحليلية مقارنة بين القطاعين المصرفي والصناعي المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، مجلد ٣، العدد ١، ٢٠٠٧، ص ٤٦-٧٠.
- منظمة التعاون والتنمية (OECD) في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، التعليم العالي في مصر، ٢٠١٠، ص ٨٦.
- مهدي، جمال، مبادئ و ممارسات حوكمة الشركات، (مصر: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠٠٩.
- ميخائيل، اشرف حنا " تدقيق الحسابات في إطار منظومة حوكمة الشركات"، بحوث وأوراق عمل المؤتمر العربي الأول حول التدقيق الداخلي في إطار حوكمة الشركات، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٨٣.
- ناصر الدين، يعقوب عادل، واقع تطبيق الحاكمة في جامعة الشرق الأوسط من وجهة نظر أعضاء الهيئتين التدريسية والإدارية العاملين فيها، عمان - الأردن، مجلة إتحاد الجامعات العربية، العدد ٦٢، ٢٠١٢، ص ٣٤١-٣٨١. <https://meu.edu.jo>
- يعقوب، فيحاء عبد الله، الغانمي، فرقد فيصل جدعان، اثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في مصداقية التقارير المالية وفي تحديد وعاء ضريبة الدخل: دراسة في قسم الشركات في الهيئة العامة للضرائب مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد ٥، العدد ١٠، ٢٠١٠، ص ١-٢٧. www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=717
- Alamgir, M, (2007) «Corporate Governance: A Risk Perspective», paper presented to: Corporate Governance and Reform: Paving the Way to Financial Stability and Development. A Conference organized by the Egyptian Banking Institute, May 7 – 8, Cairo, p:03.
- Fabrice Hénard, Alexander Mitterle (2008) Governance and quality guidelines in Higher Education, OECD, P19.
<https://www.oecd.org/edu/imhe/46064461.pdf>
- Giovanna Lucianelli (2013) University Governance at the Crossroads: The Italian Case, International Journal of Business Research and Development, Vol. 2 No. 2, pp. 20-34

<https://www.sciencetarget.com/Journal/index.php/IJBRD/article/.../69>

- Htay, Sheila N., Said, Ridzwana M., and Salman, Syed A (2013) Impact of Corporate Governance on Disclosure Quality: Empirical Evidence from Listed Banks in Malaysia. *International Journal of Economics and Management*, vol. 7(2), pp. 242 - 279.
- Lee, Lung-Sheng, Land, Ming H (2010) What university governance can Taiwan learn from the United States, Paper presented at International Presidential Forum, Harbin Institute of Technology, Harbin, China, June 6. p. 179-187. <http://files.eric.ed.gov/fulltext/ED510638.pdf>
- Trakman, Leon.(2008) “Modelling University Governance.” *University of New South Wales . Higher Education Quarterly*, Vol. 62, No. 1 & 2, pp 63-83. <http://papers.ssrn.com>
- Al Ramahi, Nidal; Alaboud,Enas; Owais,Walid; AlRefae, Khalil and Shahwan, Yousef (2014).The Results of Applying the Principles of Corporate Governance in Corporations Listed on the First Market in the Amman Stock Exchange, *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.5 (14), pp. 41-53.
- Salmi, J. (2009), *The Challenge of Establishing World-Class Universities*, World Bank, Washington, D.C.
- Steiner, John F. & Steiner, George A. (2009). *Business, Government, and Society: A Managerial Perspective, Text and cases*. Twelfth edition New York: McGraw-Hill/Irwin.
- Wang, Li. (2010) Higher Education Governance and University Autonomy in China. *Globalisation, Societies and Education*, vol 8, no 4, p477-495.

استبانة الدراسة
بسم الله الرحمن الرحيم

أخي الكريم / أختي الكريمة

يقوم الباحثان بإعداد دراسة بعنوان " اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية في الجامعات الخاصة الأردنية" وحتى تحقق هذه الدراسة فوائدها وأهدافها المرجوة، نرجو منكم التكرم الإجابة على الأسئلة التي تحتويها هذه الاستبانة لما لإجاباتكم وآرائكم من أهمية في الخروج بالنتائج والتوصيات المناسبة، واثقين من اهتمامكم وحسن تعاونكم. علما بان هذه المعلومات سوف تعامل بسرية تامة وتستخدم لإغراض البحث العلمي فقط . راجياً مراعاة الدقة والصراحة أثناء الإجابة.

شاكرًا لكم حسن تعاونكم
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،

الباحثان
د. محمود الوشاح

Mahmoudww10000@yahoo.com

د. لونا "محمد عزمي" شاهين
shaheenloona@yahoo.com

الجزء الأول : معلومات عامة

يرجى وضع إشارة (x) مقابل الإجابة التي تتفق مع اختيارك .

١- الجنس:

ذكر أنثى

٢- المسمى الوظيفي:

محاسب رئيس قسم محاسبة مدقق داخلي
مسئول مالي أخرى (اذكرها)

٢- المؤهل العلمي:

دبلوم بكالوريوس
ماجستير دكتوراه أخرى (اذكرها)

٤- التخصص العلمي:

محاسبة إدارة أعمال
علوم مالية ومصرفية (أخرى اذكرها)

٥- سنوات الخبرة :

5 سنوات فأقل . 6 - 10 سنوات . من 11 - 15 سنة
 من 16 - 20 سنة . أكثر من 20 سنة.

الجزء الثاني: يتعلق هذا الجزء من الاستبانة بقياس اثر تطبيق قواعد الحوكمة على الإفصاح المحاسبي وجودة التقارير المالية لذا يرجى وضع إشارة (x) داخل مربع الإجابة التي ترى أنها أقرب إلى رأيك :

المحور الأول : قواعد الحوكمة						
الرقم	فقرات الاستبانة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
أولاً: قاعدة ضمان وجود أساس محكم وفعال لقواعد الحوكمة						
١	تقوم الإدارة بالعمل على تحقيق رؤية الجامعة ورسالتها.					
٢	تتوفر تشريعات واضحة تحدد المسئوليات بشكل واضح في الجامعة.					
٣	يتوفر في الجامعة بشكل واضح هيكل تنظيمي ووصف وظيفي يحدد الواجبات والصلاحيات.					
٤	يتوفر إطار تنظيمي فعال يضبط كافة جوانب الحوكمة ويساعد في تطبيقها.					
٥	تقوم الجامعة بإصدار تقارير دورية عن مدى التزامها بتطبيق قواعد الحوكمة.					
٦	توفر قواعد الحوكمة متطلبات الإفصاح المطلوبة في الجامعة.					
٧	تقوم الجهات الرقابية بواجبها بأسلوب مهني في مراقبة أعمال الجامعة ومتابعتها بما يعزز قواعد الحوكمة.					
٨	تعمل الجامعة على تطبيق قواعد الحوكمة للحفاظ على مستوى عالٍ من جودة المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها.					
٩	تسعى الجامعة باستمرار لتطوير الأنظمة والقوانين حسب متطلبات العصر.					
١٠	تحتوي قواعد الحوكمة على دور الجامعة ومسئولياتها تجاه خدمة المجتمع المحلي.					
ثانياً: قاعدة حفظ حقوق أصحاب المصالح.						
١١	تتبنى الجامعة أساليب واضحة لحماية حقوق أصحاب المصالح من الاستغلال.					
١٢	توفر الجامعة قنوات اتصال مرنة بين أصحاب المصالح وإدارة الجامعة.					

				تحقق الجامعة الفرصة والحق لأصحاب المصالح بالمطالبة بتعويضات مناسبة عند انتهاك حقوقهم.	١٣
				تتوفر الفرصة العادلة والمتاحة لامتلاك أسهم الجامعة من قبل عموم المستثمرين.	١٤
				تحرص الجامعة على تحقيق عوائد مناسبة لأصحاب المصالح	١٥
				تتبع الجامعة إجراءات واضحة في حل مشاكل أصحاب المصالح في الجامعة، وتحرص على الإفصاح عنها بشفافية.	١٦
				تتاح الفرصة لأصحاب المصالح بالاطلاع على كافة المعلومات التي تؤثر في الجامعة.	١٧
				تتاح الفرصة لأصحاب المصالح في المشاركة في التصويت على انتخاب إدارة الجامعة.	١٨
				توجد آلية عمل فعالة بين أصحاب المصالح ومجلس الإدارة لتوفير استمرارية الجامعة.	١٩
ثالثاً : قاعدة الإفصاح والشفافية لأصحاب المصالح.					
				يتم الإفصاح عن جميع بنود القوائم المالية حسب متطلبات معايير الإبلاغ المالي الدولية.	٢٠
				تستخدم الجامعة بفعالية موقعها الإلكتروني لتعزيز الإفصاح والشفافية وتوفير المعلومات.	٢١
				يتم الإفصاح عن ملكية الأسهم لكبار المساهمين.	٢٢
				حرص الجامعة على توفير معلومات كافية وشفافة عن المخاطر المستقبلية.	٢٣
				يتم الإفصاح عن فاعلية ومثانة نظام الرقابة الداخلية.	٢٤
				يتم الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة والمديرين التنفيذيين.	٢٥
				توفر الجامعة معلومات كافية وشفافة عن خططها المستقبلية في الوقت المناسب .	٢٦
				تفصح الجامعة عن المؤهلات والكفاءات الخاصة بأعضاء مجلس الإدارة.	٢٧
				تفصح الجامعة بشكل واضح عن الأطراف ذات العلاقة بالجامعة.	٢٨
				توفر الجامعة التقارير المالية والمعلومات المحاسبية اللازمة لإجراء المقارنات وتقييم الأداء بصورة أفضل.	٢٩
				تقوم الجامعة بالإفصاح عن سياساتها وبرامجها تجاه	٣٠

المجتمع المحلي والبيئة.				
المحور الثاني: الإفصاح في المعلومات المحاسبية وجودة التقارير المالية.				
١				تلتزم الجامعة بالإفصاح عن المعلومات المالية وفقاً لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالية الدولية وتعليمات هيئة البورصة في المملكة.
٢				تصدر الجامعة تقاريرها بشكل سنوي وربع سنوي.
٣				تفصح الجامعة عن الاستثمارات الحالية وخططها المستقبلية المرتبطة بها.
٤				يتم الإفصاح عن مكونات الإيرادات والنفقات بشكل واضح.
٥				يتم الإفصاح عن التغيرات المحاسبية المختلفة وآثارها على القوائم المالية.
٦				يتم الإفصاح عن الأصول التي تمتلكها الجامعة بالقيمة العادلة.
٧				يساعد دعم الإدارة العليا على رفع مستوى الإفصاح والشفافية في التقارير المالية.
٨				يظهر التقرير السنوي مقارنات لأداء الجامعة بالمنظمات المماثلة لها في السوق.
٩				يتم الإفصاح عن المخاطر التي تواجهها الجامعة.
١٠				يتم الإفصاح عن متانة نظام الرقابة الداخلي في الجامعة.

Abstract:

This study aimed at measuring the effect of applying the rules of governance on the disclosure and the quality of financial reports an Empirical Study in the Jordanian private universities. the researchers has used the analytical descriptive method through collecting the data by preparing a questionnaire distributed to (78) respondents from financial managers, heads of accounting department, internal audit managers and Workers in accounting and auditing departments in these universities. The study's results concluded that there is an effect For the application the rules of governance (The existence of the basis a airtight and effective governance rules, role of stakeholders, disclosure and transparency) Collectively and individually at the level of disclosure and quality of financial reports in the private universities, and application of the governance has contributed greatly in enhancing the role of the disclosure and the quality of financial reports, Which will reflect positively on the performance of these universities.

The research has come to the following recommendations: The need to adhere the application of the rules of governance and to deepen concepts and develop them through holding specialized training courses for those working in universities, And increase the level of disclosure and transparency in financial reports and making them available to all stakeholders to give a shareholders and investors to the safety of their money, And work to spread the concept and culture of governance more broadly with all relevant parties, issuing bulletins and instructions that reflect the concepts and applications of governance.

Key words: governance, disclosure, quality of financial reports private universities.